



PROVISIONAL
S/PV.2446
26 May 1983
ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والأربعين
عد الألفين والأربعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، الساعة ١٦/٠٠

(زائير)	السيد أومبا دي لوتيت	<u>الرئيس</u> :
السيد أوليندر فوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	<u>الأعضاء</u> :
السيد صلاح	الأردن	
السيد محمود	باكستان	
السيد ناتسوف	بولندا	
السيد أمييفا	توغو	
السيد مانغويندي	زيمبابوي	
السيد ليانغ يوفان	الصين	
الآنسة جاكوب	غيانا	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع العرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

(أ)

السيد دي لا باري دي نانتوي

فرنسا

السيد فاوتشي

مالطة

السيد غور - بوث

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية

السيد تشاماروسورا

نيكاراغوا

السيد شلتيم

هولندا

السيد ليخنستين

الولايات المتحدة الأمريكية

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٢٥اقرار جدول الاعمالاقر جدول الاعمال .الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٢ ايار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الامم المتحدة (S/15760)

رسالة مؤرخة في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة (S/15761)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لقرارات اتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ ، ادعو

ممثل موريشيوس ليشغل مقعدا على طاولة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس قام السيد موديف (موريشيوس) بشغل مقعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لقرارات اتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ ، ادعو

رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا واعضاء وفد ذلك المجلس الاخرين ليشغلوا مقاعد على طاولة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس قام السيد لوساكا (زامبيا) رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا والاعضاء

الاخرون في الوفد بشغل مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لقرارات اتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ ، ادعو

السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ليشغل مقعدا على طاولة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس قام السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية

الغربية (سواهو) بشغل مقعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لقرارات اتخذت في جلسات سابقة بشأن

هذا البند ادعو ممثلي اثيوبيا والارجنتين واستراليا وافغانستان واندونيسيا وانغولا واوقشدا

وبربادوس وبلغاريا وبنغلاديش وبنما وبنن وبوتسوانا وتركيا وتونس وجامايكا والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا ورومانيا وزامبيا وسرى لانكا والسنغال وسيراليون وسيشيل وشيلي والصومال وقابون وقامبيا وفرنزولا وفولتا العليا وفييت نام وقبرص وقطر وكندا وكوبا والكويت وكينيا وليبيريا ومالي ومصر والمغرب والمكسيك ومنغوليا وموزامبيق والنيجر ونيجيريا والهند وبنغاريا واليابان واليمن الديمقراطية ويوفوسلانيا ، الى شغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة من الرئيس قام السيد ابراهيم (اثيوبيا) والسيد مونيز (الارجنتين) والسيد جوزيف (استراليا) والسيد ظريف (افغانستان) والسيد كوسوماتما دجا (اندونيسيا) والسيد فيغيريدو (انغولا) والسيد اويني (اوغندا) والسيد موسيلي (بربادوس) والسيد تسفيتكوف (بلغاريا) والسيد هاشم (بنغلاديش) والسيد كاهيرا (بنما) والسيد اد جيادي (بنن) والسيد لافويلا (بوتسوانا) والسيد كيرجا (تركيا) والسيد سليم (تونس) والسيد شيرر (جامايكا) والسيد الحاج عزوت (الجزائر) والسيد بوروين (الجمهورية العربية الليبية) والسيد فان ويل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) والسيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) والسيد مارينسكو (رومانيا) والسيد فوما (زامبيا) والسيد فونسيكا (سرى لانكا) والسيد نيباس (السنغال) والسيد ستيفنز (سيراليون) والسيدة فونتييه (سيشيل) والسيد تروكو (شيلي) والسيد آدن (الصومال) والسيد دافين (قابون) والسيد بلان (قامبيا) والسيد كايا (فينيا) والسيد مارتيني اوردانيتا (فرنزولا) والسيد باسولي (فولتا العليا) والسيد لي كيم شونغ (فييت نام) والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد جمال (قطر) والسيد بيليتر (كندا) والسيد مالمبيركا (كوبا) والسيد ابوالحسن (الكويت) والسيد وابوني (كينيا) والسيد جونس (ليبيريا) والسيد تراوور (مالي) والسيد خليل (مصر) والسيد مراني زنتار (المغرب) والسيد مارين هوش (المكسيك) والسيد اردنسلوم (منغوليا) والسيد تشيسانو (موزامبيق) والسيد اومارو (النيجر) والسيد فافووارا (نيجيريا) والسيد

ناراسيمباراو (الهند) والسيد راکز (هنغاريا) والسيد كورودا (اليابان) والسيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) والسيد مويوسف (يوفوسلافيا) يشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود ان احيط المجلس طمأً بأنني تلقيت رسالة من ممثل تشيكوسلوفاكيا يطلب فيها ان يدعى الى الاشتراك في المناقشة بشأن الهند المعروض على المجلس .

ووفقا للممارسة المتبعة فاني ، بموافقة المجلس ، اعترم دعوتك للاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق التصويت ، وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت . ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناءً على دعوة من الرئيس قام السيد سويبا (تشيكوسلوفاكيا) يشغل مقعد على جانب طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف المجلس الان بحث الهند ٢ من جدول الاعمال .

وأود ان ألفت انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/15792 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٦ ايار/مايو ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة .

وانني اعترم طرح الاقتراح الوارد في الرسالة للتصويت في الجلسة القادمة للمجلس المكرسة لمبحث هذا الهند .

المحدث الاول هو وزير خارجية زمبابوي ، السيد ويتنيس م . مانغوندي . ان المجلس يرحب به ، وادعوه الى القا بيانته .

السيد مانغوندي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الملائم جدا ان تنعقد هذه الجلسة لمجلس الامن بشأن مسألة ناميبيا تحت رئاستكم

انني أهنتكم بحرارة على توليكم رئاسة المجلس واننا على ثقة من انكم ، بخبرتكم وتجربتكم —
الدبلوماسية الواسعتين ، سوف تساعدون المجلس على تحقيق هدفه المرجو . وبالنظر الى انتمائكم
الى زائير ، وهي عضو بارز في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز على السواء ، فانكم
تعملون نشاطا بحاشا فل الحركتين فيما يتعلق بمسألة الاستعمار في ناميبيا .

وصفة زمايوى عضوا في هذا المجلس ، فهي ترحب بحرارة بالغة بمشاركة وزراء خارجية العديد من بلدان منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز في هذه المناقشة . ان وجودهم يشر بالخير لنتيجة مداولاتنا ويثبت ببلاغة اجماع منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز على سبيل الحاجة الى انهاء الاحتلال غير الشرعي في ناميبيا . ونود بصورة خاصة ان نعرب عن امتناننا للمساهمات القيّمة في المناقشة من قبل كل من : السيد ناراسيما راو ، وزير خارجية الهند ، الممثل الكفء للسيدة أنديرا غاندي رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز ؛ والسيد مصطفى نياس ، وزير خارجية السنغال ، الذى ترأس المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال الذى انعقد في باريس في الشهر الماضي .

ان وجود ومشاركة الرفيق سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية يشرف هذا المجلس بوجه خاص ويثري مناقشته . لقد كان البيان الذى أدلى به في ٢٣ أيار/مايو بالطبع ساهمة أساسية في بحثنا عن حل لسألة ناميبيا .

وان الجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها السيد خافيير بيريز دي كويار ، الأمين العام ، التماسا لحل سلمي للمشكلة الناميبية معروفة لدى الجميع . وفي هذا السياق يرحب وفد بلادى بامتنان بتقريره المقدم الى هذا المجلس في الوثيقة (S/15776) المؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ . لقد وفر ، بما عهد عنه من صراحة ووضوح وصيرة ناطقة ، معلومات أساسية مفيدة فيما يتعلق بالمأزق الحالي في جهودنا الرامية الى تحقيق الاستقلال لناميبيا ، كما وضع عقد هذه السلسلة من الاجتماعات في منظورها الصحيح .

صعد استئذانكم ، سيدي الرئيس وأعضاء المجلس ، أود ، وان جازفت في اثارة السأم ، أن أكرر الاعراب عن الهدف الحقيقي والوحيد لسلسلة الاجتماعات الحالية كما نتصوره نحن في دول الواجهة . لقد انعقدت هذه السلسلة من الاجتماعات بهدف وحيد وهو ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في أقرب وقت ممكن دون أى تعديل أو تغيير . ولهذا لم نأت الى هنا لتثير مجابهة لا ضرورة لها مع أى بلد بعينه أو أية مجموعة من البلدان . ان التزامنا بالتماس حل عاجل لسألة ناميبيا سألة لا تخفى على أحد ، وينطبق هذا القول على تعاوننا مع الامم المتحدة وسبع أى بلد أو مجموعة من البلدان تشترك معنا في تأييد هذه القضية . هنا على ذلك ، عقدنا بهـذه الروح في الماضي مشاورات جديدة مع البلدان المشار اليها عموما باسم مجموعة الاتصال الغربية . ومع هذا ، لم يتم ، للأسف ، احراز تقدم ملموس حتى الآن صوب تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وكما يدرك أعضاء المجلس ، فقد انقضت خمس سنوات منذ ان قامت حكومات جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة بفجدة دعائية كبيرة ، بتقديم مجموعة من المقترحات الى هذا المجلس من أجل التسوية السلمية لمشكلة الاستعمار في ناميبيا . وأدت هذه المقترحات الى قيام هذا المجلس باعتماد القرار المعروف ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي قبله منذ ذلك الحين المجتمع الدولي بأسره ، بصفته أساسا واقميا للتسوية السلمية لسألة ناميبيا . ان المفاوضات الذين سعوا بجد في خطة الامم المتحدة لناميبيا المعروفة جيدا كانوا يأملون في تحقيق تسوية في عام ١٩٧٨ . ولكن بسبب أساليب التسوية التي انتهجتها جنوب افريقيا لم يحرز تقدم يذكر - اذا كان هناك تقدم - صوب تنفيذ الخطة أثناء السنتين التاليتين .

ومع هذا ، أهدت جنوب افريقيا ، كما يذكر أعضاء المجلس ، عبر مجموعة الاتصال الغربية استعدادها للضفي صوب تنفيذ الخطة اذا أمكن اقتناعها بتجرد الامم المتحدة في الاشراف على الانتخابات الناميبية المتوخاة في تلك الخطة . وفي معرض الاستجابة لهذا الطلب ، عقدت الامم المتحدة اجتماع ما قبل التنفيذ في اوائل عام ١٩٨١ في جنيف واضعة في الاعتبار الهدفين الرئيسيين التاليين : تحديد موعد لوقف اطلاق النار ، والشروع في العملية الضرورية المتمثلة في تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا السبينة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد بات حقيقة تاريخية ان انهيار مؤتمر جنيف دون أن يحقق أيا من أهدافه كان بسبب عدم مشاطرة جنوب افريقيا لأى من أهداف المؤتمر ، رغم أن سوابق قد أهدت استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا في اى زمان وأى مكان واستعدادها للتعاون مع الامم المتحدة في تنفيذ خطة الامم المتحدة . وهذا من ذلك اغتنام وفد جنوب افريقيا الفرصة التي أتاحتها اجتماع جنيف كمحفل دعائي لما يسمى الأحزاب الداخلية في ناميبيا . وأولئك الذين شهدوا الاجتماع لم يشعروا بالدهشة ، وان شعروا بخيبة أمل كبيرة ، ازا نتيجة التي أكدت ما ذكره مثل نظام بريتوريا قبل المؤتمر وأثناءه .

ومذ اجتماع ١٩٨١ الذى منى بالفشل فان نظام بريتوريا لم يقم بشئ يوحى باستعدادها للتعاون مع جهود الامم المتحدة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . بل على النقيض من ذلك ، فان كل ما يقوله النظام حول وجوده في ناميبيا ، وكل ما يقوم به هناك ، يظهر بوضوح تصميمه على المحافظة

على الوضع القائم غير الشرعي في الاقليم . وان ازدرائه الصلف للمطالب المشروعة للناميبين من أجل حريتهم واستقلالهم ، وتحديه للرأى الدولي وانتهاكه للقانون الدولي قد ازداد بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٨١ . وان جهود الأمم المتحدة لتحقيق الانتقال السلمي في ناميبيا الى الحرية قد ذهبت دون اكرثات في حين ان الحالة في ناميبيا وفي كامل الجنوب الافريقي قد تصاعدت بصورة خطيرة أثناء تلك الفترة . ان احتلال بريتوريا الاستعماري غير الشرعي يستمر في ناميبيا بالقوة الفاشية ، في حين تشن حملة عدوان عسكرية وارهاب ، بالاضافة الى حملة ابتزاز اقتصادي ، بصورة حثيثة ، لزعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها .

ان قمع الناميبين وجماهير جنوب افريقيا بصورة مستمرة تحت السيطرة الشرسة للفصل العنصري بالاضافة الى الحرب غير المعلنة المستمرة ضد دول المواجهة وغيرها من الدول التي تحكمها الاغلبية في المنطقة ، تفصح عن قصة بشعة في المنطقة وعن حالة خطيرة تهدد الاستقرار الاقليمي والسلم والأمن الدوليين . هذا هو المنظور الاقليمي القائم الذي ينعقد فيه الاجتماع الحالي للمجلس بشأن مسألة ناميبيا .

هذا هو أيضا المنظور القاتم الذي تشن فيه غارات جيش النظام وسلاحه الجوي ضد أنغولا وموزامبيق وسيشيل ومطكة ليسوتو أثناء الفترة المستعرضة ، وينبغي فهمها في ذلك السياق . وهذا هو أيضا السياق الذي ينبغي فيه فهم استخدام برتوريا للعناصر المخربة والمرتزقة لانتهاك حرمة حدود البلدان المجاورة ، بغية تدمير المرافق الأساسية الاقتصادية الحيوية ، واختطاف اللاجئين واقتيالهم . والمثل ، هذا هو نفس السياق الاجرامي الذي ينبغي النظر فيه الى استمرار احتلال جنوب افريقيا العسكري الاجرامي لجنوب أنغولا منذ تموز/يوليه ١٩٨١ .

وأخيرا ، ولغير آخر ، فان آخر الغارات الجوية التي شنت على موزامبيق ، والتي ددت بها حكومتي فعلا بأشدد العبارات تقع ضمن السياق الآنف الذكر . وان الغارات التي شنت في ٢٣ من أيار/مايو ، مثلها مثل الغارات التي ارتكبت في مناسبات سابقة ضد موزامبيق وغيرها من بلدان المنطقة ، لم يكن لها مبرر على الاطلاق . ولهذا ، لم نقاجأ بأن الانسانية المتحضرة قاطبة أدانتها بصورة شاملة وعلى نطاق واسع .

سبق أن قلت ان المناقشة الحالية اقتضتها الحاجة العاسة والطحة للحصول على تعاضد من جنوب افريقيا مع الجهود الرامية الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ليتمكن شعب ناميبيا ، الذي طانى معاناة كبيرة ولا يزال يعاني تحت الاحتلال الاستعماري ، من تحقيق حريته واستقلاله دون مزيد من التأخير . وقبل ١١ شهرا بدا هذا الهدف في متناول اليد ، وفي الواقع ساد التفاؤل في الجو بحيث أن الانتخابات الناميبية المقررة في شهر آذار/مارس ١٩٨٣ بدت شيئا ممكنا .

انني أشير هنا الى الزخم الذي ولدته المشاورات بين مجموعة الاتصال الغربية من ناحية ودول المواجهة وسواهو ونيجيريا من ناحية أخرى ، منذ حوالي منتصف ١٩٨١ وانتهاءً بالاجتماع غير الرسمي المكثف الذي عقد هنا في نيويورك في تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٨٢ ، بين ممثلي هاتين المجموعتين . وكما يبين تقرير الامين العام - بحق - فقد شعر الممثلون بالارتياح ازاى التقدم المحرز بحيث انهم أكدوا له بصورة مشتركة ان جميع المسائل ذات الصلة بتنفيذ خطة الامم المتحدة جرت معالجتها بصورة حظيت بالارتياح المتبادل ، ورضى جنوب افريقيا وسواهو . وقد عقدت مشاورات مفيدة ايضا مع الامين العام وكبار مساعديه وكبار الخبراء في معرض التحضير لتنفيذ خطة الامم المتحدة ربما بحلول آذار/مارس ١٩٨٣ .

ولكن ، ولسوء الحظ ، في الوقت الذي كانت فيه دول المواجهة ونيجيريا وسواهو تخطط لدعوة مجلس الامن للانعقاد لاتخاذ قرار موجز يقضي بالشروع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بدا واضحا - كما يقول تقرير الامين العام - ان سائل أخرى تقع خارج نطاق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تكن قد اثبتت في المشاورات السابقة ، اصحت عقبة في المفاوضات بشأن ناميبيا . وان الولايات المتحدة ، وهي عضو في مجموعة الاتصال وجنوب افريقيا ذكرنا علانية بصورة واضحة ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكن أن ينفذ الا اذا انسحبت القوات الكهية الموجودة في انغولا منذ عام ١٩٧٥ .

وان دول المواجهة ونيجيريا وسواهو التي كانت حتى ذلك الحين قد تعاونت مع مجموعة الاتصال بحسن نية في الجهود الرامية الى معالجة جميع المسائل المتصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) رفضت بصورة لا لبس فيها أية محاولة لربط انسحاب القوات الكهية من انغولا بعطية تصنيف الاستعمار في ناميبيا . وبدلا من ذلك ، أصرت هذه الدول على ان خطة الامم المتحدة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تقتصر على مسألة الاستعمار في ناميبيا ، ولا تستهدف أبدا ان تكون علاجا شافيا وافيا لمشاكل كامل منطقة الجنوب الافريقي . كما لم يكن الهدف منها أن تستخدم للنهوض بالمصالح الاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية لأية دولة عظمى . ولا تزال تتسكك بشدة بهذا التفسير لخطة الامم المتحدة ، وتفرضاي ربط او تواز بوصفه تدخلا سافرا في شؤون الدول ذات السيادة . وود أيضا أن نذكر أولئك الذين يصرون على الربط ، بأنه ينبغي لهم - بدلا من ذلك - أن يمارسوا الضغط على بريتوريا لتسحب قواتها من جنوبي انغولا التي ما فتئت تحتلها متحديا مطالب هذا المجلس وقراراته منذ تموز/يوليه ١٩٨١ . هل هذا الصمت من جانبهم تشجيع غير مباشر لجنوب افريقيا في انتهاكها الصارخ للقانون الدولي ؟

ان انسحاب قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا من انغولا هو الذي ينبغي أن يكون محل حديثنا هنا . ومع هذا ، لا يذكر شيئا أولئك الذين يريدون منا الاعتقاد بأنهم وسطاء - أمنا - في مسألة ناميبيا . بل يطلب منا - بدلا من ذلك - ان ننتهك الأعراف المستقرة منذ أمـد طويل في العلاقات الدولية ، ببحث مسألة تقع بصورة ملائمة في نطاق السؤولية السيادية لعضوين موقرين في هذه الهيئة الموقرة وهما انغولا وكها . ان القوات الأمية الكهية في انغولا موجودة نتيجة لقرار سيادي حر اتخذته أنغولا وكها ، بينما تعتبر قوات جنوب افريقيا قوات احتلال . ولهذا

فان انسحاب قوات الاحتلال هذه هو الذي ينبغي أن يكون محل تفكير جميع أعضاء المجتمع الدولي المحبين للسلم . لأن وجود قوات جنوب افريقيا في جنوبي انغولا يشكل الآن العقبة الرئيسية أمام السلم في المنطقة . ان كيف يمكن أن نقبل انتهاك وحدة أراضي دولة عضو في هذه المنظمة بصفته أمراً طبيعياً في العلاقات الدولية ؟ كيف يمكن أن نسمح لجنوب افريقيا ، المعتدية العنصرية أن تلبي الشروط على ضحية الاعتداء ؟ ان على قوات جنوب افريقيا أن تنسحب من أنغولا على الفور . لقد أعطت مجموعة الاتصال هذا المجلس بأنها لا تزال ملتزمة بتحقيق استقلال ناميبيا ، وانها توجه دعوة لنا لنمد يد التعاون لها ، كما فعلنا في الماضي . ومن ناحيتنا ، فان هذه الدعوة ليست ضرورية ، بيد أنه ينبغي أن نحذر من أن التعاون مع مجموعة الاتصال مشروط بتفهم مشترك للسألة الحقيقية المتصلة بناميبيا . فبالنسبة لنا ، السألة الحقيقية والوحيدة هي حرمان نظام جنوب افريقيا غير الشرعي - القائم على الاحتلال - لشعب ناميبيا من حقه الثابت في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

صالمثل ، فان التعاون مع مجموعة الاتصال ينبغي أن يستند الى رغبة مشتركة في تنفيذ خطة الامم المتحدة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تغيير أو تعديل أو مراوغة . لقد قدمنا الى مجلس الامن لأن خطة الامم المتحدة لناميبيا ، التي مضت طيها خمس سنوات لا تزال دون تنفيذ بسبب تصلب جنوب افريقيا ومراقاتها . ولهذا ، نود أن يؤكد المجلس - من جديد - سلطة الامم المتحدة القانونية على ناميبيا ، وسلوليته الأساسية عن ضمان التنفيذ الفوري لقراريه ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونعتقد أيضا ، حتى في هذه اللحظة المتأخرة ، ان الفرصة ما زالت متاحة لجنوب افريقيا ، وما زال
بوسعها ان تعيد النظر في موقفها الحالي ، بحيث تيسر للمسمى الدولي تحقيق تسوية سلمية في
ناميبيا . وتبعاً لذلك يهيب مشروع القرار المقترح بحكومة جنوب افريقيا ان تعقد التزاما ثابتا فيما يتعلق
باستعدادها للتقيد بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا . ويجب ان تدعى
بريتوريا أيضا الى ان تتعاون مباشرة وبصورة تامة مع الأمين العام بغية التعجيل بتنفيذ القرار ٤٣٥
(١٩٧٨) لتحقيق استقلال ناميبيا في موعد مقرر .

لعل هذه هي اللحظة الملائمة للخروج بصورة طفيفة ، ولكن ذات مغزى ، عن الموضوع : لقد
قال السير جون طوسون ، الممثل الدائم للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في سياق
مساھمته القيمة في هذه المناقشة في ٢٣ أيار/مايو ، ان جنوب افريقيا تعاونت وساعدت في تنفيذ
تسوية لانكستر هاوس الخاصة بمسألة روديسيا الجنوبية . وفي الحقيقة لا بد أن أعضاء المجلس قد
شعروا ، كما شعرنا نحن ، ببالح دهشة ان استمعوا الى تقبل الناطق الرسمي باسم نظام الفصل
العنصري هذا الفضل دون أي شعور بالخجل .

فهل من المعقول بعد انقضاء اكثر من عقد من الانتهاك الصلف للقانون الدولي وتحديه ، فيما
يتعلق بنظام سميت غير الشرعي في روديسيا ، ان يطرأ تغير فجائي على تفكير حكام الفصل العنصري في
بريتوريا ، عند ابرام اتفاق لانكستر هاوس ؟ وهل من المنطقي ان يتعاونوا مع حكومة زهابوي في حين
أنهم لم يدخروا ، طوال خمس سنوات ، أي جهد ممكن لتقويض حكومتي انغولا وموزامبيق ؟ فلماذا ان
تتعاون جنوب افريقيا فجأة في ١٩٨٠ ؟ ان تجربة زهابوي ليس فيها ما يبرهن على تأكيد التعاون ذاك
سواء أثناء تنفيذ تسوية لانكستر هاوس أو فيما بعدها . بل على النقيض من ذلك أظنت جنوب افريقيا منذ
البداية انها العدو الأول للسلم والتوفيق والتنمية والرخاء في بلادنا ، ولا تزال على موقفها هذا .
وأشير هنا الى نفس النظام الذي قام ، عشية استقلالنا ، بتجنيد أكثر من ٥٠٠٠ عنصر من العناصر
المنافسة للثورة والمجرمين لتدريبهم وتجهيزهم ومساعدتهم في التسلل الى بلادنا لاقتراف أعمال التخريب
ضد مرافقنا الأساسية الاقتصادية ، وارتكاب جميع أنواع الجرائم ضد شعب زهابوي المحب للسلم .
ان جنوب افريقيا لم تبرهن بعد على تعاونها أو تثبته ، سواء كان ذلك مع زهابوي أو مع بلدان
المنطقة بأكملها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد ممثل زهاوى على الكلمات الرقيقة

التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو وزير خارجية يوغوسلافيا . ادعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس

وأن يدلي بكلمته .

السيد مويسوف (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، ان

توليتكم رئاسة هذه الدورة ذات الأهمية البالغة لمجلس الأمن يعد أمرا يبعث على التشجيع . فبوصفكم مثلا لوزراء ، انما تحظون مواقف مجموعة الدول الافريقية التي نعرف تمام المعرفة تأزرها وتصميمها في دعم نضال التحرير الذى يخوضه الشعب الناميبي ، وصدقتكم مثلا لدولة تقع في الجنوب الافريقي ، فانكم تعرفون تمام المعرفة خطورة الحالة في ناميبيا وفيما حولها . وأخيرا ، نعتقد أن ما تتضمنون به من مهارة وخبرة دبلوماسيتين سيسهم الى حد كبير في بحث مجلس الأمن لمشكلة ناميبيا على نحو ناجح .

ان بسلدان عدم الانحياز كانت ولا تزال تمثل أقوى واكبر معقل للنضال من أجل تحقيق استقلال

الشعوب المستعمرة جميعها ، بما في ذلك شعب ناميبيا . وكما تعلمون أحضر هذا الاجتماع ، شأنسي

في ذلك شأن عدد من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الآخرين ، وفقا للقرار الذى اتخذه " المؤتمر

السابع لبلدان عدم الانحياز " الذى عقد في نيودلهي . فقد دعا رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم

الانحياز لمجلس الأمن الى الانعقاد في أقرب وقت ممكن لمناقشة اتخاذ مزيد من التدابير لتنفيذ خطة

الأم المتحدة لناميبيا ، ولتولي المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأكدوا مجددا

تضامن بلدان عدم الانحياز مع الشعب الناميبي ، وأيدوا نضاله الباسل تحت قيادة سوابو الممثل الشرعي

الوحيد للشعب الناميبي .

لقد أكد " مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز " الذى عقد في نيودلهي ، من جديد وحزم

موقف كل أعضاء المجتمع الدولي المتمثل في ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا لا بد من ان ينتهي .

وينطلق هذا الموقف من التقييم الذى يفيد ان منطقة الجنوب الافريقي تمثل بؤرة لأزمة دولية تنطوى

على أبعاد عالمية . وطلبه فان اصرار النظام العنصرى في جنوب افريقيا على رفض الامتثال لقرارات الأمم

المتحدة ينهني أن يواجه برد شديد ، وباجراء متناسق يتخذه المجتمع الدولي بهدف التنفيذ العاجل

لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ان مشكلة ناميبيا ليست مشكلة افريقية بل مشكلة عالمية تمس المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية . ان السيطرة الأجنبية في ناميبيا ، كما هو الحال في أى مكان آخر ، تشكل خطرا مباشرا على السلم والأمن الدوليين . ومن ثم تعد مقاومة السيطرة الأجنبية في ناميبيا وفي كل مكان شرطا مسبقا لحماية السلم والأمن . ان وجود نظام جنوب افريقيا العنصرى بحد ذاته يهدد أمن افريقيا وأمن ما وراء افريقيا منطقة المحيط الهندى ومنطقة جنوب الأطلسي المتاخمتين .

ان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا مدة سبعة عشر عاما بعد انتهاء الأمم المتحدة ولايتها ، وتجاهلها جميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة طوال هذه السنين ، لا يمكن السكوت طيها أكثر من ذلك . لأن التهاون فيهما يعني المزيد من انتهاك حقوق الشعب الناميبى في الحرية والاستقلال ، والاستمرار في معاناته . وبدلا من ممارسة الشعب الناميبى ، الحق في تقرير المصير لم يعرف ، طوال سنوات عديدة ، سوى الاحتلال والفصل العنصرى والارهاب والاستغلال من جانب نظام جنوب افريقيا .

ان الاستغلال البشع الذي تقوم به جنوب افريقيا والشركات عبر الوطنية للموارد الطبيعية فسي جنوب افريقيا ، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، يمثل انتهاكا صارخا للحقوق الثابتة لشعب ناميبيا في التصرف بحرية بموارده الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .

واليوم ، وفي العقد التاسع من القرن العشرين ، فان وجود الاستغلال الاستعماري ، على الرغم من معارضة وادانة المجتمع الدولي ، يعتبر من المفارقات التاريخية . وفي كل يوم وكل أسبوع وكل شهر يمر على الاحتلال تقع ضحايا جديدة وتلحق معاناة كبيرة بشعب ناميبيا الذي يناضل من أجل الحرية بقيادة حركة تحريره سوابو . ان شعب ناميبيا يتوقع من الأمم المتحدة ومن هذا المحفل ومن الجميع هنا مد يد العون له . كم بعد من المعاناة والتضحيات يتعين على الشعب النامبي ان يقدم من أجل حريته ؟

لا ينبغي تحمل هذه الحالة أكثر من ذلك ، ان أنها تشكل خطرا على السلم والامن الدوليين ان نظام الاحتلال غير الشرعي يعمل على حشد قواته في ناميبيا ففلا عن تعبئة سكان ناميبيا بالقوة وتجنيدهم للمرتزقة . لقد أصبح اقليم ناميبيا قاعدة انطلاق للأعمال العدوانية المستمرة على دول خط المواجهة المجاورة ولا سيما انغولا ، وهي أعمال تزهد الكثير من الأرواح البشرية وتلحق خسائر كبيرة في الممتلكات . وكانت الغارة الوحشية على موهوتو ، عاصمة موزامبيق ، آخر تعبير عن سياسة جنوب افريقية الرامية لزعزعة استقرار البلدان المجاورة المستقلة ذات السيادة . ان تنفيذ هذا العمل العدواني عشية اجتماع مجلس الامن يمثل تحديا جديدا للأمم المتحدة . وهذا كله من شأنه ان يحول الجنوب الافريقي الى بؤرة دائمة وخطيرة من بؤر الأزمات . ان استمرار الاحتلال وشن الأعمال العدوانية على ناميبيا ودول خط المواجهة يحمل في طياته خطر تدخل عوامل غير اقليمية وتغيير سمة المشكلة الناميبية التي هي مسألة استعمارية . وهذا يجعل من مسألة ناميبيا فريسة لتناحر الكتل ويجعل عملية احراز الاستقلال لناميبيا مشروطة بالعلاقات بين الكتل .

وأخيرا ، فان الاخفاق في ايجاد حل لمشكلة ناميبيا تترتب عليه آثار ضارة تتعلق بهيئة ودور الأمم المتحدة . وقد واجهت المنظمة العالمية على مر ٤٠ عاما تقريبا من وجودها لمرات عديدة انه

من المستحيل القيام بعمل فعال وتحقيق نتائج في معالجة مسائل تتخذ مجموعات من الدول الأعضاء مواقف متعارضة تماما بشأنها . ومهما يكن من أمر ، فان مشكلة ناميبيا مسألة يوجد بشأنها أوسع قدر من الاتفاق بين جميع الدول باستثناء نظام جنوب افريقيا المحتل . وقد تجسد ذلك عندما اعتمد مجلس الأمن منذ خمس سنوات القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الا وهو خطة الأمم المتحدة لناميبيا . لقد اظهرت جميع البلدان تأييدها لاستقلال ناميبيا وخطة الأمم المتحدة لناميبيا . وللحفاظ على هبة وفعالية الأمم المتحدة ، من الضروري ان تلتزم - جميع البلدان التي تؤيد تعزيز دورها بصورة حازمة بايجاد حل عاجل للمشاكل التي حظيت على الأقل بتأييد جميع الدول الأعضاء والاتفاق على طرق ووسائل حلها . ومسا لا شك فيه ان مشكلة ناميبيا تدخل في هذه الفئة . وسنجد حل هذه المشكلة هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين هم أعضاء أيضا في فريق الاتصال وتحفظ بلدانهم بعلاقات مع جنوب افريقيا وبالتالي يمكنهم التأثير عليها .

ان خطة الأمم المتحدة المتضمنة في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين اعتمدا بالاجماع قد مضى عليها خمس سنوات . ولم تتحقق حتى الآن الآمال التي طقت على امكانيات التوصل الى حل لهذه المسألة . وعلى مدى سنوات أربع ظلت مناورات العنصرين في جنوب افريقيا تقوض جميع المشاورات بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة تحت ذرائع واهية للغاية . الا أنه ، في العام الماضي ، تبنى بعض التغيير . فقد بدأ أخيرا فريق الاتصال المكون من خمسة بلدان غربية العمل وفقا لمسؤوليته وقرر ممارسة الضغط على جنوب افريقيا لحلها على تنفيذ الخطة . وخلال المشاورات التي أجريت في الصيف الماضي تمت تسوية جميع المشاكل العطية تقريبا . واستثناء المشاكل الفنية المتعلقة بتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، لم يبق أمام جنوب افريقيا سوى ان تقر أى أسلوب من اسلوبي الانتخاب ستقبل . ان تنفيذ الخطة ترك مفتوحا على مصراعيه وقد بدأت الامانة العامة للأمم المتحدة بالاستعدادات الواسعة حتى لا تجتاحها التطورات التي تبدو سريعة .

الا أن الأصرار المفاجئ على ربط تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا بوجود قوات أجنبية فسي أنغولا المستقلة كان بمثابة بداية للجمود الاخير في حل مشكلة ناميبيا ، وهو جمود لا يزال قائما . ونحن نجتمع هنا بسببه ونتيجة لاستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل النظام العنصرى في بريتوريا

ونهبه لمواردها الطبيعية برزت صعوبات جديدة تجعل استقلال ناميبيا مرهونا بأموال ليست وثيقة الصلة على الإطلاق .

ان موقف بلادي ، الذي تشاطرنا فيه جميع البلدان الأخرى تقريبا ، يتصل في أنه لا يمكن ولا ينبغي لعطية منح الاستقلال لناميبيا ان تكون مشروطة بأي شرط ، سوى امتثالها لأحكام قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ان مسألة وجود قوات أجنبية في أنغولا هي مسألة ينبغي النظر فيها وتقريرها من جانب أنغولا المستقلة فقط . فهذه المسألة لا تمت بصلة لمشكلة ناميبيا ، حتى ابان اعتماد خطة الأمم المتحدة لناميبيا . لذلك ، فان الربط بين الشيعين لا يمكن تفسيره الا على أنه عرقلة لخطة الأمم المتحدة .

لقد آن الاوان لكي تتخذ الامم المتحدة اجراء حاسما للاضطلاع بمسئوليتها المباشرة عن اميبيا . ان هذه مشكلة استعمار وينبغي ان تحل في اطار الامم المتحدة كغيرها من المشاكل المطاوعة على مجلس الامن ، الذي اعتمد القرارات المتصلة بالموضوع دورا رئيسيا في هذا الصدد ، ان ينبغي الا يسمح لهذه القرارات بأن تصبح حبرا على ورق . ان عطية الاتجاه نحو الاستقلال ينبغي ان تبدأ وقد طال انتظارها . بيد اننا الان لا يمكن ان نقصر انفسنا على مجرد تأييد تنفيذ خطة الامم المتحدة فينبغي للمجلس ان يهدى تصميمه وجديته بما يتلاءم مع الدور المحدد له في الميثاق وان يحدد اطارا زمنيا لتنفيذ الخطة . واثما هذا الاطار الزمني ينبغي للمجلس ان يتابع المشكلة عن كثب حتى يستطيع ان يتدخل على وجه عاجل وان يذلل اية عقبات قد تعترض الطريق . بيد ان هناك قنوات اخرى ينبغي ألا تستبعد في حل مسألة استقلال ناميبيا ، شريطة ان تكون تحت مسؤولية الامم المتحدة .

اننا نرى دور مجموعة الاتصال في هذا الاطار حصرا ، وباعتباره اداة لتنفيذ خطة الامم المتحدة . ان مسؤولية هذه المجموعة هي استخدام قدرتها للتأثير على جنوب افريقيا حتى يمكن ان تمثل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان المجتمع الدولي يتوقع ذلك عن حق من مجموعة الاتصال وای نشاط مخالف من قبل المجموعة او ای واحد من اعضائها او اية محاولة لاخراج مسألة استقلال ناميبيا عن صلاحية الامم المتحدة هي امر غير مقبول .

فاذا اخفق الاجراء الذي يتخذه مجلس الامن في كسر الجمود الراهن فان دولتي ، كما فعلت في الماضي ، سوف تلجأ الى اجراء يستهدف ممارسة الضغط على جنوب افريقيا بما في ذلك فرض العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق . اننا نعتقد ان جميع الدول ينبغي ان تطبق تدابير المقاطعة الاقتصادية على جنوب افريقيا على اساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

ومن واجب جميع الدول الاعضاء ايضا ان تقدم كل موازنة للاجراءات التي يتخذها مجلس الامم المتحدة لناميبيا . ان هذا المجلس الذي يرأسه الان ، بكفاءة ، السفير بول لوساكا (ناميبيا) قد ظل خلال عدد من السنين هو المبادر الى مباشرة معظم الاجراءات التي تستهدف مساعدة نضال شعب ناميبيا وتحقيق الاستقلال لناميبيا . ثم ان المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال ، الذي عقد مؤخرا تحت رعاية الامم المتحدة ، قد اعتمد اعلانا وبرنامج عمل . وتتضمن هاتان الوثيقتان توصيات هامة للمساعدة في النضال الذي يخوضه شعب ناميبيا بزعامة سوابو منظمه

الشرعي الوحيد وكذلك لمساعدة دول خط المواجهة . وبلدى يؤيد هذه التوصيات تمام التأييد .

ويوغوسلافيا من جهتها سوف تواصل تأييد نضال شعب ناميبيا طالما اقتضى الوضع هذا النضال الى أن يستطيع شعب ناميبيا تقرير مصيره عن طريق انتخابات عامة عادلة تحت راية الامم المتحدة . ويرى بلدى في تأييد هذا النضال التزاما ينبثق عن ماضيها ذاته وعن المثل والبادئ التي حبل بها نضالنا من اجل الحرية .

ان هذا الاجتماع لمجلس الامن هو بمثابة محك لتصميم الامم المتحدة على الشروع اخيرا بعملية استقلال ناميبيا وعدم السماح بالمزيد من المعوقات او من الذرائع او من الاعمال التي تتنافى مع هذا الهدف . ومن واجب مجلس الامن ألا يسمح باستمرار اعمال العدوان والمخاطر التي تهدد السلم والامن الدوليين في الجنوب الافريقي . ان حل مشكلة استقلال ناميبيا سوف يسهم الى حد كبير في التخفيف العام للتوتر واستقرار العلاقات الدولية . ان توقعات المجتمع الدولي يجب ألا تسمى بالاحباط هذه المرة . ووجدونا الامل في ان المجلس سوف يتصرف بما يتشى مع المسؤوليات والسلطات المناطة به .

وفي هذا السياق فاننا نعتقد ان دور الامين العام في تنفيذ خطة الامم المتحدة ينبغي ان يؤكد من جديد . واننا لواقنون من ان تفهم للمشكلة وتغانيه من اجل استقلال ناميبيا سوف يسهمان بقدر طائل في دور الامم المتحدة في الفترة القادمة ، ذلك الدور الذي نحن في أمس الحاجة اليه .

ان كل البيانات المتعلقة بحق الشعوب والبلدان في العيش في حرية سوف تظل خاوية من اى معنى ما لم تنفذ في ناميبيا . ان الامم المتحدة والمجتمع الدولي باسره يواجهان هذه المسؤولية التاريخية .

والان وبعد ان انتهيت من بياني اود ان اضيف بعض الملاحظات الطونة ببعض الظاهرات الشخصية .

لقد تشرفت اليوم بمخاطبة هذه الدورة لأهم محفل للامم المتحدة بعد سنوات طويلة من الغياب عن القاعة التاريخية لمجلس الامن حيث كنت في العقد الماضي ، قد شهدت العديد من التطورات الهامة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين وفي تحقيق الحرية والاستقلال والحياة السلمية للشعوب والامم التي تطلب من هذا المحفل الموقر ان يتخذ اجراء فوريا على اساس المبادئ التي وردت في ميثاق الامم المتحدة .

ان وجودى هنا مرة اخرى يملؤني بالعواطف والذكريات عن أعمال مجلس الامن في الماضي حيث تمكنت ، بوصفي مراقبا ومشاركة في المناقشات ، وبوصفي عضوا في مجلس الامن ورئيسا له خلال كثير من الشدائد الحاسمة ، ان استمع في هذه القاعة الى خطاب رائعة احيانا والى مداوات غير مجديسة احيانا اخرى ، ولكنني شهدت واشتركت في كثير من الاعمال التي ادت الى الحفاظ على السلم وتعزيز استقلال بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة وسلامتها الاقليمية وسيادتها او ساعدت شعبا مضطهدا في الحصول على حريته . ان اللوحة الرمزية الموجودة في هذه القاعة تذكرنا بهذا الدور التاريخي للامم المتحدة وجهازها الرئيسي مجلس الامن .

الا ان هذه القاعة قد سادتها في السنوات الاخيرة على نحو متزايد احساسات بالاحباط والتفاهة واليأس والعجز ازاء اتخاذ اجراءات متكررة في نفس الاتجاه بينما في تاريخ اعمال الامم المتحدة لسنا كثيرا من الاجراءات الجريئة المتخذة سعيا لتحقيق اهداف ميثاق الامم المتحدة . وفي عام ١٩٧٨ عندما اعتمد بالاجماع في هذه القاعة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تملكنا جميعا احساس بأن عام ١٩٧٨ سيكون عاما يتحقق فيه استقلال ناميبيا بعد كثير من الجهود الطويلة لتحقيق هذا الاستقلال وعقب اعتماد ذلك القرار في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمشكلة ناميبيا التي تشرفت برئاسة ، وفي المشاورات الخاصة المكثفة التي اجريت جنبا الى جنب مع المناقشة العامة ، وضع جدول زمني وجدول بالخطوات الفورية التي تستهدف تحقيق تحرير ناميبيا واستقلالها بشكل نهائي .

كان ذلك أثناء عام ١٩٧٨ في شهرى نيسان/أبريل وأيار/مايو . ولكن الذى حدث ، مرة أخرى ، هو أن كل شيء قد تخرب وتعطل وأعيق وأرجئ واختلط مع عناصر لا صلة لها بالموضوع . وقد فشلت جميع الجهود المبذولة حتى الآن . وإذا كانت هناك قضية أمام مجلس الأمن لكي يوكد من جديد دوره ، وإذا كان هناك احتمال أمام الأمم المتحدة بأن تلعب دوراً أخرى الدور الإيجابي في استكمال العملية التاريخية الحتمية الشاملة لانتهاء الاستعمار وتحرير جميع شعوب العالم ، فهي هذه القضية بعينها ، قضية استقلال ناميبيا ، وهي قضية واضحة جلية ، ولها مبرر لا يرقى إليه الشك ، وتحظى بقبول عالمي ، ويمكن إيجاد حل لها على جناح السرعة إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة في هذه الهيئة .

سيدى الرئيس ، إذا كنا قد أخفقنا في أن نجعل من عام ١٩٧٨ عام استقلال ناميبيا ، فبوسعكم الآن أن تنجحوا ، بتأييدنا جميعاً ، في أن تجعلوا من عام ١٩٨٣ عام استقلال ناميبيا ، وأن تحققوا بذلك حلماً قديماً ظل يداعب الأمم المتحدة . وليس ذلك فحسب ، بل انكم سوف تحققون بذلك الحرية والسلم والاستقلال لشعب ناميبيا المعذب الذى طال أمد معاناته . ومن ثم ، يمكن الحفاظ على السلم والأمن في قارة أفريقيا بأسرها ، التي ينبغي أن تتخلص أخيراً من الاستعمار والسيطرة العنصرية ، وذلك لصالح البشرية والعدالة وحرار مزيد من التقدم لأسم العالم جميعها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير الخارجية الاتحادي فـيـيـو

يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلدى ولي شخصياً .

المتكلم التالي هو ممثل قطر ، الذى يود الادلاء ببيان بوصفه رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة عن شهر أيار/مايو ١٩٨٣ . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد جمال (قطر) : يسعدني أولاً أن أوجه لكم ، ياسيادة الرئيس ،

ولأعضاء المجلس الآخرين ، الشكر لاعطائي الفرصة للمشاركة بالنيابة عن المجموعة العربية في المناقشة الهامة الحالية .

لقد أعرب الأمين العام في تقريره S/15 776 عن قلقه العميق لمرور خمس سنوات على صدور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بدون أن ينفذ ، وأكد أن الوضع السياسي في المنطقة قد تدهور . وكان من المفترض وفقا لهذا القرار ، الذي اعتمد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، أن يتحقق هذا الاستقلال خلال عام ١٩٧٨ ، بعد استيفاء خطوات سياسية وتشريعية معينة أعلنت جميع الأطراف المعنية موافقتها عليها في مرحلة مبكرة ، وبصفة خاصة منظمة سوابو ، الممثل الشرعي للشعب النامبيبي التي رحب المجلس بإبدائها استعدادها للتعاون في تنفيذ القرار والتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار واحترامه . لكن حكومة بريتوريا العنصرية لجأت منذ البداية الى أساليب المراوغة والتحايل واختلاق العقبات الواحدة بعد الأخرى للحيلولة دون تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . واستخدمت المفاوضات كستار للتصويه على الرأي العام العالمي وكسب الوقت لتشديد قبضتها الحديدية على ناميبيا وتمكين الشركات عبر الوطنية ، في الوقت نفسه ، من نهب واستنزاف موارد ثروتها الطبيعية .

إن استمرار نظام بريتوريا العنصرى في احتلاله لناميبيا وتعنته في حرمان الشعب النامبيبي من حق تقرير المصير وحقه في الاستقلال والحرية بالرغم من قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو في الواقع تحد سافر للمجلس وللأمم المتحدة التي تقع عليها مسؤولية قانونية واخلاقية في تخليص ناميبيا من براثن حكومة الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا . وهي الحقيقة التي لا نحسب أن الأمم المتحدة تتنصل منها . فقد اختتم الأمين العام تقريره بالتأكيد من جديد على أنه يعتبر أن مشكلة ناميبيا بمثابة مسؤولية خاصة للأمين العام في ضوء العلاقة الفريدة بين الأمم المتحدة والشعب النامبيبي .

ولكننا إن ننوه بهذه المسؤولية ونقدر في الوقت نفسه جهود الأمين العام في سبيل الوفاء بها ، لا يسعنا أيضا إلا أن نؤكد على أهمية وخطورة عامل الزمن ، خاصة وأن أحد الأطراف ، وهو نظام بريتوريا الذي يمثل سلطة الاحتلال غير الشرعية ، يسعى استخدام هذا العامل متذعرا بمفاوضات مجموعة الاتصال التي ظلت ، طوال السنوات الخمس الأخيرة ، تدور في حلقة مفرغة حتى توصلت العبقرية الامبريالية في النهاية الى ذريعة جديدة لا علاقة لها على الاطلاق بصلب قضية احتلال ناميبيا ، فوضعت هذه المفاوضات ، التي كانت حتى ذلك الوقت الوسيلة الوحيدة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أمام طريق مسدود .

ان استقراء الشق الأعظم من كلمات المندوبين الموقرين أمام المجلس يلقي الضوء على حقيقة تجمع عليها آراء دول العالم الثالث الأعضاء والتي تنتظم معظمها حركة عدم الانحياز. وهذه الحقيقة هي أن دول مجموعة الاتصال ، وبعضها اذا تحرينا الدقة ، قد انخرقت بالمفاوضات مع نظام بريتوريا العنصرى الاستعمارى عن الاتجاه السليم ، وأباحت لنفسها حـسب اقحام عنصر خارجي جديد على القضية موضوع التفاوض ، وهو ربط تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بسحب القوات الكوبية من أنغولا .

ولا يخفى على أحد أن هذا الربط التعسفي الذى تبنته الادارة الامريكية على وجه التحديد يستهدف في الأصل خدمة المصالح القومية الامريكية ، وهو يمثل من ناحية أخرى بعدا جديدا من أبعاد المواجهة بين الغرب والشرق .

لذلك أؤكد ، بالنيابة عن المجموعة العربية ، أن مشكلة ناميبيا لا علاقة لها بمناورات سياسات الحرب الباردة وأنه من الظلم الفادح التلاعب بمصير الشعب الناميبي وادامة معاناته لسياسات الاضطهاد العنصرى واجراءات القمع اللاانسانية وحرمانه من أبسط حقوق الانسان في سبيل كسب نقطة في التنافس بين القوى العظمى على مناطق النفوذ ، وكأن أقدار الشعوب التي لا تزال تترزح تحت نير الاحتلال ، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ، لا قيمة لها في حسابات تلك الدول التي تصر حتى اليوم على ربط استقلال ناميبيا بتنازل دولة افريقية مستقلة أخرى عن حق من حقوق السيادة ، حتى تفوز الولايات المتحدة بنقطة ، في المواجهة بين الشرق والغرب ، لا على حساب سيادة أنغولا فقط ، ولكن أيضا على حساب مصير شعب ناميبيا ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

لا مخرج لقضية ناميبيا من هذا المأزق الذي وضعتها فيه مجموعة الاتصال الا باعادة زمام المحادثات المتعلقة بهذه القضية الى الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن كما ينص عليه القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فمن شأن اجراء المحادثات في اطار الأمم المتحدة أن يجنبها امكانية الانحراف بها نحو قضايا خارجية ودخيلة لا تخدم الا المصلحة القومية لدولة كبرى ليست طرفا في النزاع . ومن هذا المنطلق تؤكد المجموعة العربية من جديد أن قرار المجلس ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ لا يزال هو الأساس الوحيد لتسوية سلمية للمشكلة الناميبية . ومن ثم فهي تؤكد ، رفضها لمحاولات بعض دول مجموعة الاتصال التي لم تعلن عن تنصلها بعد عن مبدأ الربط بين استقلال ناميبيا وبين أية قضايا خارجية أخرى وبصفة خاصة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . فضلا عن أن هذا الربط ينحرف بالمحادثات الى غير وجهتها الصحيحة وبما لا يحقق أهدافها الموضوعية وفقا لخطة الأمم المتحدة لناميبيا ، فان ادخال هذا العنصر الخارجي أتاح لنظام بريتوريا العنصرى الفرصة لتكريس احتلاله بتهديده الدائم للدول الإفريقية المتاخمة له وبصفة خاصة أنغولا حتى تظل في حاجة دائمة الى حماية أمنها ، ومن ثم تظل ذريعة الربط قائمة الى الأبد . ولا أحسب أن المجتمع الدولي قد نسي حملات جنوب افريقيا العسكرية ضد دول المواجهة الإفريقية ومن بينها محاولات غزو أنغولا نفسها ، والغارة الوحشية الأخيرة على موزامبيق .

لذلك نؤيد توصيات " المؤتمر الدولي للتضامن مع نضال الشعب الناميبى من أجل الاستقلال " ، الذى عقد في باريس خلال المدة من ٢٥ - ٢٩ نيسان / ابريل والذى اشتركت فيه ١٣٦ دولة ، وبصفة خاصة رفض أية محاولة لربط قضية استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، ومطالبة الدول الأعضاء في مجموعة الاتصال الغربية بالانسلاخ عن محاولة الربط ، اسوة بما فعلته فرنسا ، احدى دول المجموعة ، على أساس أن هذه المحاولة ، فضلا عن أنها تعوق عملية تصفية الاحتلال في ناميبيا ، تشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة .

كما نطالب المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لوضع قراره ٤١٨ (١٩٧٧) موضع التنفيذ وذلك بتأمين التزام جميع الدول الأعضاء بفرض حظر بيع الأسلحة لجنوب افريقيا .

ومن هذا المنطلق يهجد مطالبة السيد وزير خارجية الهند الموقر ، الذي تحدث أمام المجلس باسم حركة عدم الانحياز ، بضرورة تحديد اطار زمني لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن يظل المجلس معنيا بهذه المشكلة ، على نحو نشط ، حتى تتم هذه العملية .

أما اذا تعادت حكومات جنوب افريقيا في تحديدها لقرارات المجلس ورفضها الوفاء بالتزاماتها وفقا للميثاق ، فلا مناص من أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته بتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق بغرض العقوبات اللازمة على نظام بريتوريا العنصري ، حتى يذعن لارادة المجتمع الدولي وينهي احتلاله غير القانوني لجميع أراضي ناميبيا ومن بينها خليج والفيس وغيرها من الأراضي التي كانت جزءا متكاملًا من اقليم جنوب غربي افريقيا المحتل واعتبار اجراءات ضمها لجنوب افريقيا غير قانونية ولاغية وكأنها لم تكن .

وختاما ، أعلن عن تأييد الدول العربية التي أتحدث باسمها لمطالب ناميبيا العادلة التي أقرها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتضامنها الكامل واللامحدود مع الشعب الناميبى في نضاله من أجل تحرير ارضه واستقلال وطنه تحت قيادة سوابو ، ممثله الحقيقي والشرعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل اليابان .
وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا وقبل كل شيء ، أود أن أعرب عن تقديري لمنح هذه الفرصة لي للمشاركة في مناقشة مسألة ناميبيا ، وهي احدى أهم وأطول المسائل التي عرضت على الأمم المتحدة .

ليست اليابان عضوا في مجلس الأمن في هذا الوقت ، ولكن نظرا لأنها تشعرببالغ القلق لا بشأن ناميبيا فحسب ولكن بشأن الحالة في جميع أرجاء المنطقة أيضا يجد وفد بلادى من واجبه أن يتكلم بشأن هذه المسألة .

وقبل أن أقوم بذلك ، أود أن أعلق على ما وقع من عنف مؤخرا في بريتوريا ، والغارة الانتقامية التي قامت بها جنوب افريقيا على موزامبيق يوم الاثنين الماضي . ان اليابان تمقت أعمال العنف هذه وتأسف بعمق لما سببته من معاناة وخسائر في الارواح . ان أعمال العنف المتبادلة هذه لن تجدى الا الى تردى الحالة في جميع أرجاء الجنوب الافريقي ، وأن تعرق

بدرجة أكبر بذل الجهود من أجل حل الكثير من المشاكل القائمة فيه . وهذه الأحداث السيئة الطالع وان كانت لا تتعلق مباشرة بالموضوع ، تجعل بحث المجلس لمسألة ناميبيا ملائما وفسي الوقت الصحيح بوجه خاص . كما أن هذا سوف يتيح فرصة لاستعراض الحالة وتعزيز قوة الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا وتحقيق درجة من الاستقرار على ما نأمل في تلك المنطقة .

وأثناء العامين اللذين انقضا على بحث مجلس الأمن لهذه المسألة ، بذل المجتمع الدولي جهودا مفضية لحل هذه المسألة . وبنوه وفد بلادي بشدة بجهود المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفريق الاتصال ، ودول المواجهة ، ونيجيريا ، ومساعي الأمين العام للأمم المتحدة .

وأود أن أعرب بوجه خاص عن عميق تقدير وفدي للأمين العام لتقريره الأخير المتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا . هذا التقرير ، الذى يحظى بكامل تأييد وفد بلادي ، يتضمن عرضا متوازنا للمصالح المتضاربة وينبغي أن يشكل أساسا مفيدا للمداولات الجارية .

ويلاحظ الأمين العام انه تم اثناء فترة السنتين التي يغطيها التقرير ، احرز تقدم بـ... من الطرق . وعلى سبيل المثل فان المبادئ المتعلقة بالجمعية التأسيسية ومدستور ناميبيا المستقلة قد جرى قبولها من جانب الاطراف المعنية . ويلاحظ الأمين العام ايضا انه احرز تقدم كبير بـ... مسألة حياة الامم المتحدة وحجم وتكوين العنصر العسكري في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وترتيبات وزه .

وبالرغم من هذه التطورات الايجابية فان الحل السلمي العادل ، المقبول دوليا ، لا يزال بعيد الخال . ان التقدم الذي احرز في المفاوضات في السنتين الماضيتين ، والذي لا يمكن انكاره ، لم يستمر ، فقد حدثت نكسات وهذا يذكرنا بأن المسائل التي ينطوي عليها الامر معقدة تعقيدا بالغيا وان الثغرات التي لم تعالج بعد اساسية .

ومن المعترف به على نطاق واسع ان تصلب جنوب افريقيا قد عرقل عملية المفاوضات واصبح بالتالي يشكل عقبة اساسية امام الحل الكامل للمشكلة الناميبية . ومن الناحية الاخرى ، ينبغي ان نلاحظ بقلق ان هناك عوامل اخرى ندرتها جميعا تعرقل الحل المبكر . وبالنظر الى تعقيد المشكلة ، يجب علينا ان ندرك ان النتائج الطموسة لن تتأتى الا بالصبر والثقة المتبادلة .

وبأمل وفد بلادي باخلاص ان تؤدي المحادثات فيم بين الاطراف المعنية ، ولا سيما اعضاء فريق الاتصال ، ودول المواجهة وسواها وجنوب افريقيا ، الى قرار ناجح للمشكلة يمهد السبيل الى استقلال ناميبيا .

ان اليابان تناشد جنوب افريقيا مرة اخرى ان تستجيب لصوت هذه الهيئة العالمية وان تتعاون بصورة كاملة ومخلصة في تنفيذ قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان القعود عن ذلك سيؤدي الى ارجاء التسوية والى مزيد من المعاناة والشاق التي لا داعي لها في المنطقة . وفي هذه الاثناء ، ينبغي الا تغيب عن اذهاننا مأساة الشعب الناميبى ، وكذلك مأساة آخرين تتأثر حياتهم باحتلال جنوب افريقيا فير الشرعي للاقليم وما يترتب على ذلك من كفاف سلاح بيدور في ناميبيا وفي انغولا الجنوبية على السواء وستواصل اليابان الاشتراك مع بقية المجتمع الدولي في بذل

الجهود للتخفيف من حدة المعاناة التي يتعرض لها الانسان هناك وتزويد الشعب الناميبي بالساعدة الضرورية لتمكينه من التغلب على المصاعب الحالية والاستعداد لاستقلال بلده .
وان نتطلع الى المستقبل ، فان حكومة اليابان تؤكد من جديد التزامها بتقديم الدعم الايجابي بمختلف اشكاله الى عمليات فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بمجرد ان يتم انشاؤه وعقب تحقيق استقلال ناميبيا ستبذل اليابان قصارى جهدها لمد يد العون الى شعب ناميبيا طوال فترة بناء الدولة .

واود في ختام ملاحظتي ان اضم صوتي الى الامين العام عندما دعا
" على وجه الاستعجال كل المعنيين الى تعزيز وضم جهودهم داخل اطار الامم المتحدة والى ابداء الارادة السياسية اللازمة لتحقيق الاستقلال المبكر لنايبيا . . . باعتباره المسألة الجوهرية والاساسية التي يجب علينا ان نواجهها الان دون مزيد من التأخير"
(S/15776 ، الفقرة ٢٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي

وجهها الي .

التحدث التالي هو ممثل سرى لانكا وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي ان اقدم الى السيد كامندا وا كامندا تهاني وفد بلدي وتمنياته الطيبة لتوليته رئاسة المجلس خلال شهر ايار/مايو . ومن دواعي الغبطة بوجه خاص ان نرى وزير خارجية زائير ، وهو صديق كان الى وقت قريب زميلا يحتل الان منصبا ساميا في بلده ويتراس اعمال المجلس اثنا هذه المداولات الهامة بشأن ناميبيا .

اود ايضا ان اعرب عن تقديري لعمل السفارة كيركباتريك التي رأت المجلس خلال شهر

نيسان /ابريل .

ان وزير خارجية سرى لانكا كان من بين الوزراء الذين حددتهم المؤتمر السابق لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز للمشاركة في هذه السلسلة من اجتماعات مجلس الامن بشأن مسألة

ناميبيا . ان وزير خارجية بلدي السيد حميد طلب مني ان ابلغكم عميق اسفه ، لان مهامنا جليلة
استدعت وجوده في سيراليون ومنعت وجوده شخصيا في هذا الاجتماع .
لقد استمعتم سيدى الرئيس ، واعضاء المجلس الى عدد من الوزراء الموقرين ورؤساء الوفود
بشأن مسألة ناميبيا المعروضة على المجلس الان . وتاريخ مشكلة ناميبيا واحتلال جنوب افريقيا غير
الشرعي لهذا الاقليم وتدخل الامم المتحدة ومسؤولياتها والنضال الطويل والقيادة المعترف بها للمنظمة
الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وبسالة مقاتليها والمثابرة الصابرة لدول خط المواجهة ، ليست فسي
حاجة الى تكرار كما انه ليست هناك حاجة لان نقول من الذى يقف في طريق حل سلمي للمشكلة . ان
مثل جنوب افريقيا في عرض مميز ذكر امام المجلس منذ يومين فقط شروط حكومته التي بدت بمثابة انذار
ويكفي ان اقول انه فيما عدا هذا التحدى الاستعراضي لم يأت بشيء جديد حقا .

ان تقرير الامين العام المؤرخ ١٩ آيار/مايو بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن
٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، هو تقرير متحفظ ودقيق للاحداث التي جرت منذ بحث
المجلس هذه المشكلة آخر مرة ، وحتى ممثل جنوب افريقيا ، الذى شكت حكومته من تحيز هذه
المنظمة والمجتمع الدولي ككل ، قد اعترف يوم الثلاثاء بما وصفه بأنه ظهور نغمة بناءة بقدر أكبر
في هذا التقرير . ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يمثل أساسا لتسوية مسألة ناميبيا كان على
حد قوله قد قبلت جنوب افريقيا تنفيذه منذ ديسمبر ١٩٧٨ .

ومن ثم ، فان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الذى يعنينا . والنسبة لقبوله من الجميع
فان هذه حقيقة ليست موضع نزاع . وبعد اعتماد مجلس الأمن له في عام ١٩٧٨ قام فريق الاتصال
الغربي بالعمل من أجل تنفيذه . وكان أعضاء هذا الفريق هم في نفس الوقت ، وفي واقع الأمر ،
واضعوا هذا القرار . ان وفد بلادى لا يود ، بأية حال ، أن ينكر أو يقلل من الجهود التي
بذلها فريق الاتصال الغربي في القيام بهذه المهمة . ولكن ليس سرا على أحد أن هذا الفريق
نفسه قد حبطت جهوده نتيجة لتعننت حكومة بريتوريا التي لاتزال سياستها في بلدها ذات وفي
ناميبيا وتجاه جيرانها غير قابلة للتوفيق مع ما يعتبر في غيرها المنطق السليم والكرامة الانسانية ،
والتي لاتزال ، في هذا القرن العشرين ، تعامل ما يزيد عن ٨٠ في المائة من سكانها معاملة
الأرقاء لمجرد لون بشرتهم . ان الأمن الذى تتطلبه جنوب افريقيا من جيرانها ومن المجتمع
الدولي هو في جوهره أمن لتخليد ذلك النظام غير الانساني . ولكننا لم نأت الى هنا لمناقشة
هذه القضية .

ومن المعروف جيدا أن حكومة جنوب افريقيا قد تسببت في انها محادثات ما قبل التنفيذ
في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . فضلا عن الوسائل التسوفية الأخرى التي اتهمتها
فقد اعقب ذلك النهج الجديد ، الذى كثيرا ما ذكرته حكومة جنوب افريقيا في الدهايز وأصبحت
الآن تنادى به علانية . وهذا النهج هو : ان استقلال ناميبيا يرتبط على نحو لا مسالة فيه
بانسحاب القوات الكوية من انغولا ، ان هذه قضية لم يكن من حظها حتى مجرد الطرح عند
اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وقبوله من جنوب افريقيا ، كما اعترف بعض أعضاء فريق الاتصال

الفربي بأنها مسألة لا صلة لها بمشكلة ناميبيا ، وان مشكلة ناميبيا تتعلق بتصفية الاستعمار . ان تقرير الامين العام ، على قدر ما به من تحفظ ، يحيطنا علما بهذا الموقف الجديد . لقد انقضى ما يقرب من خمسة اعوام منذ اعتمد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما انه مضى عامان منذ انها محادثات جنيف في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ التي بذل فريق الاتصال الفربي بعدها جهودا مجددة للتغلب على موقف الحكومة المتعنتة في جنوب افريقيا . ان تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كان ولا يزال مسؤولية الامم المتحدة . ولقد آن الاوان لكي تستأنف الامم المتحدة الاضطلاع بتلك المسؤولية . ان الامم المتحدة ، ان تفعل ذلك ، سوف يكون لها مطلق الحرية في استخدام سلطتها التقديرية من اجل التشاور مع جميع الاطراف والسعي الى تعاونها ، تلك الاطراف التي اشتركت في العملية حتى الآن والتي تتضمن حكومة جنوب افريقيا وسواها وفريق الاتصال الفربي ودول خط المواجهة . اننا نود ان نعتقد بأن الامين العام لن يبدى تعاوننا اقل في هذا المجال .

وهناك من يودون عقد مقارنة بين ناميبيا وتلك العملية الممتدة التي اذت الى استقلال زيمبابوي . وقد تم الاعراب عن الحاجة الى التزام الحذر ، ووجهت تهديدات بشأن عدم جدوى تحديد موعد نهائي . ومرة أخرى ، وبينما لا اود ان اقل من قيمة تلك الجهود المكثفة التي افضت الى استقلال زيمبابوي ، فاننا نعلم ان زيمبابوي ظلت طوال الوقت خارج محفل الامم المتحدة . وليس هذا هو الحال بالنسبة لناميبيا . وفيما يتعلق بتحديد موعد نهائي . فنحن لا نستطيع ان نطالب الامين العام بان يعمل من فراغ . ومن المألوف ، بل من الطبيعي ان يقدم تقارير للمجلس ، وطلب تقديم تقرير ، في موعد لا يتجاوز تاريخا معيناً ليس بالانذار ولا يعني موعداً نهائياً . فبعد اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فان المجلس ، بحكمته ، لم يحدد موعداً نهائياً لايجاد حل ، ولكنه تلقى بالفعل تقارير . والمجلس خير العارفين بما اذا كان سوف يحتاج الى اللجوء الى تدابير اخرى نص عليها الميثاق من اجل تنفيذ قراراته . والنسبة لوفد بلاي ، فان هذا الاجتماع يعد فرصة سانحة للاشارة الى تقرير الامين العام المقدم الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة في العام الماضي ، الذي ركز

باخلاص وصراحة ملحوظة على الازمة التي تواجهها المنظمة . ان ملاحظات الامين العام لا يمكن ان تنطبق بقدر اكبر على قضية أخرى تواجه المجتمع الدولي اليوم . ومشكلة ناميبيا تعد فرصة للمجلس . وأود أن أضيف كذلك أنه ينبغي على أعضاء فريق الاتصال الغربي ان يظلموا بمسؤوليتهم الخاصة التي القيت على عاتقهم لتوضيح التزامهم وتأكيدهم من جديد على مقاصد ومبادئ الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل سرى لانكا على كلمات التهنية التي وجهها الى وزير خارجيتي ، وسوف انقلها الى الوزير . المتحدث التالي هو ممثل مصر ، وأدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلني ببيانه .

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، يسعدني في بداية كلمتي ان ارحب بكم رئيسا لمجلس الامن في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها مسالة ناميبيا . ان وفد مصر ان يستشير بذلك خيرا فانه يحبي فيكم الدولة الشقيقة زائير ، التي تمثلونها هنا بما عرف عنكم من اقتدار وحكمة . ولذلك فاننا على يقين من ان خبرتكم ومقدرتكم المعروفة ستساهم في ادارة مناقشات المجلس بما يحقق التقدم الذي نصبوا اليه جميعا في المسالة المطروحة اليوم . كما يسعد وفد مصر ان يحبي السيد سام نوجوما ، رئيس منظمة سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ، وان يحبي في شخصه هذا الشعب المناضل . ونحن نجدد له العهد بان مصر التي استضافت عاصمتها القاهرة اول مكتب لسوابو تتقف معه في وجه العدو وان المستمر من النظام العنصرى في جنوب افريقيا حتى ينال شعب ناميبيا حقه الثابت في تقرير المصير والسيادة والاستقلال .

واسمحوا لي ء سيدى الرئيس ء أن أبلغ مجلسكم الموقر بالرسالة التالية التي وجهها اليكم الرئيس حسني مبارك ء رئيس جمهورية مصر العربية :

" ان مصر تكرر تصميمها الاكيد على الاستمرار في دعم نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو ء ممثله الشرعي الحقيقي والوحيد ء وهي تؤيد كل الجهود الصادقة والمخلصة التي يبذلها المجتمع الدولي ء ممثلا في الامم المتحدة ء لتمكين شعب ناميبيا المناضل من التخلص من الاستعمار واستعادة كامل حقوقه المشروعة فسي التحرر والسيادة والاستقلال "

لقد تضمن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتخذ بالا جماع اطار التسوية العادلة التي تحقق استقلال ناميبيا . وبالتالي فان وفد مصر يشعر بان حق في اصراره الآن على مطالبة المجلس ء كما طالبت الوفود الاخرى ء باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتطبيق الكامل لهذا القرار دون تعديل او تبديل ء بعد ان حملت الامم المتحدة تجاه مسالة ناميبيا مسؤولية تعود الى دورات الجمعية العامة الاولى عندما ناقشتها لأول مرة منذ قرابة سبع وثلاثين سنة ء وذلك لمنع حكومة جنوب افريقيا العنصرية من تطبيق مخططاتها الرامية الى ضم هذا الاقليم .

ان مصر تدعو دون مواربة وترفض رفضا قاطعا سياسة جنوب افريقيا العنصرية في ناميبيا ء وهي بالتالي تقف نفس الموقف من اى سائدة او مساعدة تعطى لهذا النظام وتؤدى بالضرورة الى دعم احتلال ناميبيا والى امان جنوب افريقيا في سياستها الاستعمارية والعنصرية ازا* شعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا .

لقد تبنت حكومة جنوب افريقيا ء منذ البداية ء موقفا معارضا لارادة المجتمع الدولي بشأن ناميبيا واجماعه المتمثل في قرارات وجهود الامم المتحدة . فلم يستجب نظام بورتوريكا العنصرى لقرارات المنظمة الدولية بل عمل على تعويق جهود مجلس ناميبيا وقيامه بالمسؤوليات الموكلة اليه من قبل الجمعية العامة واستمر في اجراءاته ومخططاته الرامية الى السيطرة على اقليم ناميبيا واستنزاف ثرواته الطبيعية .

وبعد انقضاء خمس سنوات كاملة على صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ء على جهود مجموعة الاتصال الغربية ء فاننا لم نرتقدا يمكن أن يبشر بتحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا ء بل على العكس من ذلك نشهد تدهورا واضحا في الوضع ليس في ناميبيا فحسب - حيث عملت حكومة بريتوريا على تشديد قبضتها بشتى الوسائل على الاقليم المحتل - بل تجاوزت ذلك الى العدوان المسلح على دول المواجهة الافريقية واحتلال بعض أراضيها في اطار خطة محسوبة لاثارة القلاقل وعدم الاستقرار .

لقد كان لمشكلة ناميبيا أولوية خاصة في قمة مجموعة دول عدم الانحياز في نيودلهي في آذار/مارس الماضي . وكان ذلك من منطلق الخطورة التي يمثلها استمرار نظام جنوب افريقيا العنصرى في احتلال ناميبيا خرقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ء ولتردى الوضع الناجم عن امان هذا النظام في سياسة القمع والارهاب ضد شعب ناميبيا والعدوان على الدول الافريقية المجاورة ء الأمر الذى يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ولذلك فقد جاء البيان الختامي لقمة عدم الانحياز ء الذى يعكس الموقف الثابت لأعضاء الحركة واضحا تمام الوضوح . ولست أجد حاجة الى تعداد ما أورده هذا البيان الشامل الذى يشير ضمن مقرراته الى أهمية تجديد التزام المجتمع الدولي بالوقوف بحزم في مواجهة السياسة المنصرية والاستعمارية لجنوب افريقيا ء بما في ذلك توقيع الجزاءات اللازمة والمناسبة على هذا النظام ويطالب بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بنصه وروحه دون أى تهديد أو تعديل ء باعتبار أن هذا القرار لا يزال الأساس الوحيد للتوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ء وان الكفاح الذى يمارسه جيش التحرير لشعب ناميبيا ء وهو الجناح العسكرى لمنظمة سوابو ء لتحرير بلاده من الاستعمار والاحتلال ء هو كفاح عادل ومشروع .

لقد كان السيد نوجوما واضحا وقاطعا في بيانه أمامكم - باعتباره رئيس المنظمة التى تمثل شعب ناميبيا التمثيل الشرعى والحقيقى - حين طالب الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتهم اذاً عدم نجاح المساعي المبذولة في التوصل حتى الان الى تحقيق الهدف المعلن وهو تمكين شعب ناميبيا من اقامة دولته المستقلة في ارضه كاملة غير منقوصة ء تقوم على مبادئ المساواة

والحرية والعدالة . ولا شك في أن تأخر الحل السلمي وتوقف التقدم الحقيقي نحو التسوية يدعونا مرة أخرى الى تأكيد أهمية عامل الوقت في جميع المشاكل الدولية ، وفي مشكلة ناميبيا خاصة . فعلى المستوى الانساني هناك شعب يريزح تحت سيطرة مستعمر يتبنى مبادئ واساليب تعسفية لا انسانية يدينها المجتمع الدولي كله ، وعلى المستوى السياسي ، فهناك عوامل تهدد بتزايد شدة الخلاف واتساع نطاق الصدام العسكري في المنطقة باكملها ان لم تتعد المنطقة أيضا .

لقد كان السيد سام نوجوما الذي يتحدث باسم شعب ناميبيا ايجابيا ظاهريا الايجابية حين كره وأكد موقفه من وقف اطلاق النار في ناميبيا ، وحرصه على التعاون مع الامين العام للأمم المتحدة وتعبيره الواضح عن قبول موقف الامين العام وملاحظاته الختامية التي توصل اليها في تقريره الأخير المقدم الى مجلس الامن بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ . ان وفد مصر يطالب كافة الأطراف المعنية بأن تدرس بعناية هذا الموقف الايجابي من سوابق وأن تقارنه باقوال ممثل النظام العنصرى في جنوب افريقيا يوم الثلاثاء الماضى ، وما يقوم به ذلك النظام من عدوان مستمر على شعب ناميبيا وعلى موزامبيق وأنغولا وليسوتو وغيرها .

الواقع انه لا يمكن لاحد أن يتجاهل ، بل لا يحق لاحد أن يتحدى الارادة العالمية التي تجلت مرة أخرى في المؤتمر الدولي لنصرة نضال شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال والذى شاركت في اجتماعاته بهاريس مؤخرا ١٣٨ دولة ، فضلا عن عدد من المنظمات واللجان الدولية وحركات التحرير . لقد عبر المؤتمر بقراراته عن اصرار المجتمع الدولي على تأييد استقلال ناميبيا وعن حق هذا الشعب المكافح بقيادة سوابق ، ممثله الشرعي الحقيقي والوحيد ، في التحرر والسيادة على كامل أرضه .

ان وفد مصر يؤيد ما أورده الامين العام في تقريره المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ وخاصة ما جاء فيه بشأن عدم تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى الآن . اننا ايضا نرى أن الأمور المستحدثة ، التي لا صلة لها بالقرار ، انما تضع في طريق شعب ناميبيا عقبات جديدة ، تعرقل تخلص هذا الشعب من الاستعمار ، وهو الهدف الاساسي لقرار مجلس الامن . ولقد ذكر الامين العام صراحة أن تطبيق القرار أصبح الآن مرتبطا أو معلقا بتحقيق تقدم في موضوع سحب القوات الكوبية من أنغولا . ونحن نؤيد ما ذهب اليه السكرتير العام في موقفه وفيما أورده من ملاحظات ختامية في تقريره .

لقد حرص وفد مصر في عرض موقفها من مشكلة ناميبيا ان يتناول أيضا الموضوع من منطلق عدم الانحياز والأم المتحدة والمؤتمرات الدولية وهو موقف تعتبر مصر نفسها جزءا من توافق الرأي عليه .
فمصر :

أولا : تدوين استمرار الاحتلال غير المشروع لاقليم ناميبيا وتدوين رفض جنوب افريقيا وتعويقها للتوصل الى حل عادل للمشكلة .

ثانيا : ان مصر تؤيد منظمة سوابو الممثل الشرعي الحقيقي والوحيد لشعب ناميبيا في نضاله العادل والمشروع لتحقيق الاستقلال وتأييد دول المواجهة في موقفها من المشكلة ، وتدوين كافة صور العدوان عليها من النظام العنصرى في بريتوريا .

ثالثا : تطالب مصر بالتطبيق الفوري والكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أى تعديل أو تعديل ، كما تطالب بضرورة تحديد اطار زمني ، نحن نقول اطارا زمنيا وليس حدا زمنيا ، انما لا بد من وجود اطار زمني معقول لتنفيذ ذلك القرار على أن يفصّل مجلس الأمن تناعسا بالصورة كاملة ليتخذ ما يراه ، كما تدعو مجلس الأمن نفسه ازاى موقف الرفض والتحدى من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ذلك الموقف الذى وضع مرة أخرى من كلمة منتهى بسوء الثلاثاء الماضى الى اداة استمرار الاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا وادانة تحدى جنوب افريقيا لقرارات المنظمة الدولية والى اتخاذ الاجراءات اللازمة والفعالة التى ينص عليها الميثاق .
رابعا : ان مصر في تقييمها لجهود مجموعة الاتصال تأخذ في اعتبارها عدة عوامل في مقدمتها أهمية عامل الوقت وضرورة الاسراع بتكئين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في الاستقلال في كامل اراضيه فالعبرة دائما في مثل هذه الأمور - كغيرها - بالنتائج كما أن مصر تؤكد أن التأخير في التطبيق الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ليس من الناحية العطية الا تمكيننا لجنوب افريقيا - شئنا أم لم نشأ - من الاستمرار في احتلالها واستعمارها لناميبيا .

خامسا : تؤكد مصر ان مشكلة ناميبيا هي مسؤولية الأمم المتحدة في المقام الأول وتؤيد موقف الأمين العام في هذا الصدد وما أورده في تقريره الأخير المرفوع للمجلس . كما تدعو مصر الى استمرار الأمم المتحدة وتدعيم وتأكيّد دور الأمين العام في القيام بالدور الرئيسي نحو التوصل الى حلال عادل لمشكلة ناميبيا .

وختاماً فإني باسم شعب مصر العربي الإفريقي أعبر عن أطمنا وتطلعنا أن ينتهي الانعقاد الحالي لمجلس الأمن إلى تحقيق ما نصبو إليه جميعاً من تمهيد الطريق مرة أخرى سلمياً نحو تمكين شعب ناميبيا من نيل حقوقه المشروعة في التحرر والاستقلال لتحتل دولته مكانتها في صفوف المعاملة الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المشكل التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية ، وأدعوه ليشغل مقعداً على طاولة المجلس وليدلي ببيانه .

السيد القتال (الجمهورية العربية السورية) : ينعقد مجلس الأمن على مستوى رفيع لينظر من جديد في الوضع الخطير الذي نشأ عن استمرار نظام بريتوريا في وضع العراقيل لمنع شعب ناميبيا من استعادة حقوقه المسلوبة وفي مقدمتها حقه في الحرية والاستقلال ووحدته ترابه الوطني ، وذلك وفق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (لعام ١٩٧٨) المتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . لقد أجهضت حكومة بريتوريا الفاشية جميع الجهود لتنفيذ مخطط الأمم المتحدة عن طريق إثارة مواضيع لا علاقة لها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن أكثر هذه المواضيع خبثاً موضوع الربط والموازاة بين ما يسمى بانسحاب القوات الكوبية التي تتواجد في أنغولا بشكل شرعي وبين الانسحاب من ناميبيا لقوات عنصرية تحتل البلاد بصورة غير مشروعة وتقمع بأكثر الوسائل وحشية تطلعات الشعب النامبي . ولقد أبرز الأمين العام في تقريره (S/15776) مسألة الربط عند ما اعتبر الشروط التي تفرضها جنوب إفريقيا خارجة عن إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد جاء في إعلان القمة السابعة لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي * أن أي ربط أو موازاة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا يجب ان يرفض بشكـل كامل * . ان حجج نظام الفصل العنصري - وقد أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية - ليست سوى محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا ولا يمكن لنا قبولها . والمقابل ، فان على مجلس الأمن أن يطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات جنوب إفريقيا من الأراضي الأنغولية التي تحتلها اثر العدوان الواسع النطاق على هذا البلد الذي يتطلع الى تنمية ذاته اجتماعياً واقتصادياً .

ان وفد بلادى يرى أنه ليس من الضروري الدخول في تفاصيل المشكلة قيد البحث . وهو
يتبنى بشكل كامل موقف بلدان عدم الانحياز الذى عبر عنه سيادة وزير خارجية الهند عندما تحدث
بلسان حركة عدم الانحياز وشرح موقفها من هذه المسألة .
ان الحقيقة تصدر دوما من أفواه المضطهدين ، فدور فريق الاتصال لم يعد يحظى بثقة سوابه
- فلقد وقف أمامنا مؤخرا المناضل الناميبي السيد نوجوما ليعلمنا بأن منظته :
" خلصت . . . الى أن دور الدول الغربية الخمس لم يعد دور الوسيط المخلصين
فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لذلك لا بد من العمل على اثناء هذه
الدول فوراً ، وخصوصاً حكومة ريغان ، عن محاولاتها الشريرة لاختطاف عطية التفاوض الناميبي
واستغلالها لخدمة مآربها الاقتصادية والاستراتيجية الخاصة " .

ليس بإمكان مجلسكم الموقر تجاهل هذه الصرخة المحقة التي ان عبرت عن شيء فانما تعبّر عن
خيبة أمل عميقة خاصة ان مجموعة الاتصال كانت قد نصبت نفسها وسيطة للعمل ضمن اطار القرار
٤٣٥ (١٩٧٨) .

المسألة المطروحة أمام مجلس الأمن يجب أن تعالج على أساس أن مجلس الأمن هو المسؤول عن
تنفيذ قراراته لا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكل انحراف عن هذا الهدف سيعتبر تراجعاً عن تحقيق
استقلال ناميبيا . ولذا ، فان على المجلس أن يهتدى بمقررات " المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب
الناميبي في سبيل الاستقلال " ، الذي عقد في باريس خلال الأسبوع الأخير من شهر نيسان / ابريل
١٩٨٣ ، وحضره ممثلو ١٣٦ دولة اضافة الى ممثلي حركات التحرير الوطنية وممثلي المنظمات الدولية .
وقد عبّر هذا المؤتمر العالمي الهام ، في تقييمه للحالة الراهنة في ناميبيا ، عن فزع ازاء عجز مجلس
الأمن حتى الآن عن القيام بمسؤولياته بصورة فعالة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين نظراً
لمعارضة الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن . واعتبر المؤتمر ان تطبيق الجزاءات في اطار
الفصل السابع من الميثاق . اذا نفذ عالمياً وفعالياً ، يشكل الوسيلة الوحيدة المتاحة لضمان امتثال
جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة .

اذن ، فان هناك قناعة عامة لدى المجتمع الدولي بأنه لا يمكن حمل النظام العنصرى في جنوب
افريقيا على احترام التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتنفيذ خطة السلام ، ما لم تفرض
عليه العقوبات ، حيث أن هذه هي اللغة التي يفهمها العنصريون العنجهيون والوسيلة العملية لاكمال
النظام العنصرى على احترام الشرعية الدولية . واذ ما فشل مجلس الأمن ، لأى سبب كان ، فسي
اتخاذ قرار يفرض العقوبات الالزامية على جنوب افريقيا ، فان ذلك يعني اطلاق يد نظام الفصل
العنصرى لارتكاب الفظائع داخليا ، وفي الأراضي الناميبية المحتلة ، ولتصعيد العدوان على كل من
موزامبيق وأنغولا وزمبابوى وليسوتو وسيشيل خارجياً . ومن الملاحظ أن تصدير العدوان الى الدول
المحيطة بجنوب افريقيا هو وسيلة تبتزبها جنوب افريقيا المجتمع الدولي وضحاياها على السواء بهدف
اطالة أمد احتلالها لناميبيا وفرض المزيد من الشروط لتقويض الشرعية الدولية المتصلة في القرار ٤٣٥
(١٩٧٨) . ونعتقد أن التزام دول فريق الاتصال بفرض العقوبات على جنوب افريقيا يثبت جدتها

واخلاصها ويؤكد مصداقيتها خاصة وأنها هي صاحبة الخطة التي اعتمدها مجلس الأمن . ولكننا نعلم مسبقا بأن دول فريق الاتصال لن تلتزم بفرض العقوبات .

ان الاحتلال والطغيان والاستبداد التي يعاني منها شعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا وشعوب الدول المجاورة لها ليست غريبة عنا نحن في الشرق الأوسط . واننا ، انطلاقا من معاناتنا الذاتية وتجاربنا المريرة ، بمقدورنا أن نتفهم بعق ما تعانيه شعوب الجنوب الافريقي . فهكـم المنشأة العنصرية لنظامي بريتوريا وتل أبيب - وكلاهما امتهن الاستعمار الاستيطاني الاصطفائي - لا يمكننا الا أن نجد تشابها ، بل تطابقا ، في الممارسات الارهابية لكلا النظامين . فكلاهما استولى بالقوة على الأرض ، وكلاهما استعبد السكان الأصليين أصحاب الأرض ، وكلاهما استغل الموارد الطبيعية والبشرية لاغناء الذات ، وكلاهما صنف نفسه فوق المجموعات البشرية الأخرى وذهب الى حد الفصل بينها درجات وطبقات . ففي افريقيا تدعي الأقلية العنصرية بأنها مختارة لحمل رسالة " الرجل الأبيض " وفي فلسطين المحتلة تدعي الصهيونية العنصرية أنها تمارس الاحتلال والقتل والتشريد والاعتصاب والتدمير ، تارة باسم رسالة المهية ، وتارة باسم تاريخ اخترعه وصاغه لتبرير عدوانها على شعبنا العربي . وقد استمعتم الى بيان ممثل الأقلية البيضاء لجنوب افريقيا في هذا المجلس . ألا يذغرنا هذا البيان بالمنطق المعوج الذي يردده أمامكم ممثلو اسرائيل ؟ أليس هناك تحالف وتعاون وتنسيق في كل الميادين بين النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا ؟ أليس هناك تشابه في الحقد الدموي على اللاجئين الأبرياء الذين يلاحقهم كل من النظامين بطائراته ومدركاته لافنائهم في بلد اللجوء ؟

ان مؤتمر باريس لنصرة كفاح الشعب النامبي أدان اسرائيل اضافة الى بلدان غربية أخرى لتعاونها مع نظام جنوب افريقيا العنصري في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية ، مما يشجع بريتوريا على تحدى المجتمع الدولي . كما أدان المؤتمر بشدة تواطؤ حكومات دول غربية معينة وخاصة حكومتي الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل مع نظام جنوب افريقيا العنصري في الميادين النووية بالذات . ونود أيضا الاشارة الى أن ما يسمى بسياسة " المشاركة البناءة " لنظام الرئيس ريغان تقع في نفس اطار التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل .

لذلك فإن الجمهورية العربية السورية، انطلاقاً من موقفها المبدئي، تؤمن بوحدة النضال العربي الأفريقي ضد العنصرية الصهيونية والفصل العنصري. فأهدافها واحدة وأسااليبها واحدة بالتواطؤ والتعاون مع قوى شريرة واحدة لها مصلحة ذاتية في إبقاء الاستغلال والتعبية والعبودية. إن شعب ناميبيا يعاني من طغيان العبودية والحرمان. لقد بلغ هذا الطغيان حد منع أية ممارسة لحقوق الإنسان الأساسية. فعن طريق الجبر جنّد بعض النامبيين لمحاربة شعبهم. وترتكب يوميا أعمال القتل والتعذيب والتهمير والجلد والسجن والاعتقال، إضافة إلى استمرار فسي محاولات لفصل النامبيين عن بعضهم البعض وحصرهم في البانتوستانات وخلق العداة بين هذه البانتوستانات، تهيئة للحرب الأهلية بين أفراد الشعب الواحد. ويرافق كل هذا نهب للثروات المعدنية والطبيعية واستغلال بشع لليد العاملة، بما فيها النساء والأطفال. ورغم كل ذلك هناك من يضع أعمال الدفاع عن النفس في نفس مستوى الارهاب الرسمي والخاص، ويصف أعمال المقاومة البطولية "بالأرهاب"، وكان البطولة في المقاومة حكر على الأوربيين والغربيين، يفتخرون بها لأنفسهم وينبذونها عندما تصدر عن شعوب العالم الثالث المضطهدة.

هل لي أن أختتم كلمتي هذه بالاستشهاد بكلمات مثل سوابو عند ما قال :
" أود أن أعلن ، باسم شعب ناميبيا ، أنه ، ما لم تعمل هذه الهيئة
الموقرة بصورة حاسمة على ضمان انسحاب جنوب افريقيا من أراضي ناميبيا الدولية ،
لن يبقى لدينا أى بديل سوى مواصلة الكفاح المسلح بكثافة أكبر ، اننا لا نحب سفك
الدماء ، غير أننا عند ما نتصدى لحكومة مثل حكومة جنوب افريقيا ، التي تؤمن
بالعنف وسفك الدماء ، يتوجب علينا أن نكون على استعداد لمجابهتها بوسائلها ،
ان كها هنا قد يطول ويمتد ؛ وقد يكون دموا ومكلفا من حيث الأرواح البشرية ؛ ولكنه
نحن نحن على استعداد لدفعه من أجل استقلالنا " . (المحاضر الرسمية لمجلس
الأمين ، الجلسة ١٥٨٨ ، الفقرة ١٢٤) .

وأخيرا ، فان الجمهورية العربية السورية حكومة وشعبا ان تعلن عن تضامنها الكامل
مع نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو ، وان تؤكد حرصها على تعزيز هذا النضال بكل الوسائل ،
وان تؤكد دعمها وتضامنها مع دول المواجهة في معركتها التاريخية لتأكيد استقلالها واستئصال
العنصرية من الجنوب الافريقي ، تدرك من خلال قراءتها للتاريخ ان الهزيمة لا بد أن تلحق
بالمعتدى والمستعمر المستغل . ومن أجل ذلك فاننا نعبر عن يقيننا بأنه لا بد لمجلس الأمين ،
ان اأراد أن يمارس مسؤولياته في رفع العدوان وصيانة النظام الدولي وفي حفظ السلم العالمي ،
أن يعمد الى فرض العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا لحملها على الامتثال لارادة
المجتمع الدولي باعتبار أن العقوبات تبقى الوسيلة السلمية الوحيدة والأخيرة المتاحة لحل
المشكلة الناميبية بشكل سلمي . والا فلن يكون هناك من حل سوى الاستمرار في الكفاح المسلح
الذي تخوضه جماهير ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ويتمتع بتأييد كافة الشعوب المحبة للسلام
والحرية . ونحن على يقين من أن النصر في النهاية سيكون في جانب الحق والعدل والشعوب
المكافحة من أجل الحرية والاستقلال والمساواة في الحقوق .

لا يسعني قبل أن أختتم كلمتي هذه الا أن أشيد بالجهود القيمة التي يبذلها الأمين
العام ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولجنة ال ٢٤ الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار واللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى من أجل دفع عجلة النضال ضد العنصرية والاستعمار والاحتلال ،
ومن أجل أن تتمتع ناميبيا وكافة شعوب جنوب افريقيا بحقوقها الكاملة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ليس هناك متكلمين آخرون لهذه الجلسة . سوف تعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس في يوم غد ، الجمعة ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ، الساعة ١٠ / ٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٣٥